المبحث الرابع
العزل والمصادرة لوزراء بني العباس والسلاجقة

أولاً: العزل والمصادرة لوزراء بني العباس:

تظاهرت عدة عوامل لظاهرة العزل والمصادرة للوزراء في العصر العباسي، ويعد العامل السياسي من أهم العوامل التي دفعت خلفاء بني العباس إلى عزل وزرائهم ومصادرتهم، حيث برزت خلال هذا العصر ظاهرة وجود وزيرين في آن واحد [1]، أحدهما للخليفة العباسي والثاني للسلطان السلجوقي، فكان الاثنان في صراع مستمر للحصول على النفوذ السياسي المرموق وحب السيطرة، مما دفع الاثنين إلى توجيه الاتهامات السياسية لبعضهما البعض عند خلفائهم وسلاطينهم لغرض عزلهم [2]، كما أن ظلم الوزير لرعيته من الأسباب التي دفعت الخليفة العباسي إلى عزل وزيره [3]، ففي سنة 563هـ نال أبو جعفر أحمد بن محمد بن البلدي، منصب الوزارة، وأصبح ظلم هذا الوزير على الكتاب والعمال وأولاد الوزراء السابقين أمراً مألوفاً فذهب ضحية لهذه المعاملة الجائرة كل من أولاده الوزير عون الدين يحيى بن هبيرة ورئيس الرؤساء، فصادر أموالهم وسلب قطائعهم، وبذلك ساءت سمعة هذا الوزير، ما دفع الخليفة المستنجد بالله إلى عزله [4]، ومن أسباب العزل: قلة خبرة الوزير الإدارية وقصور كفايته، وعجزه في إدارة أمور البلاد، دفع خلفاء بني العباس إلى عزل وزرائهم [5].

ففي سنة 454هـ عزل الخليفة القائم بأمر الله وزيره أبا الفتح محمد بن منصور بن دارست من وزارته، وذلك لما ثبت من قصور هذا الوزير بالحفاظ على الأموال وجمعها من عمال الولايات [6]، ومن الأسباب في العزل عدم ولاء الوزير للخليفة وخيانته له دفع كثير من خلفاء بني العباس إلى عزل[7]وزرائهم، ففي سنة 460هـ، كتب قاضي القضاة محمد بن علي الدامغاني محضراً صادراً من الخليفة العباسي القائم بأمر الله يوعز فيه بعزل وزيره فخر الدولة إلى نصر محمد بن محمد بن جهير وذلك لما ارتكبه هذا الوزير من أخطاء في حق الخليفة [8]، ولما تبين للخليفة المقتفي لأمر الله خيانة الوزير شرف الدين علي بن طراد الزينبي، عزله ونسب إليه مواطأة الأتراك وتآمره مع السلطان السلجوقي ضد الخليفة العباسي الراشد بالله [9]. حيث كتب محضراً وقع عليه عدد من القضاة شهدوا فيه زوراً بتعدد المنكرات والكبائر التي اتهموا بها الخليفة العباسي الراشد بالله وبتأييد صريح من

(1) الوزارة العباسية ص 110.
(2) المصدر نفسه ص 110.
(3) قوانين الوزارة ص 195، 196، 197 للماوردي، الوزارة العباسية ص 112.
(4) الوزارة العباسية ص 112.
(5) الوزارة للماوردي ص 121، 122، 123.
(6) الوزارة العباسية ص 113.
(7) المصدر نفسه ص 113.
(8) المصدر نفسه ص 113.
(9) الأنباء في تاريخ الخلفاء ص 225، الوزارة العباسية ص 114.

السلطان السلجوقي مما أدى إلى خلع الخليفة [1]وزيادة عن ذلك كان للوشاية طريق في عزل الوزراء، حيث سخر الواشون العديد من الأساليب لعزل الوزراء.

فمنهم من سخر الشعراء في تشويه سمعة الوزير والتقليل من مكانته وإثبات قصوره في إدارة شؤون البلاد، مما دفع بالخليفة وعامة الناس إلى المطالبة بعزله وخير دليل على ذلك ما حدث في عام 555هـ/ حيث ذهب بعض الوشاة إلى الخليفة المستنجد بالله لكي يلفقوا الكثير من الكبائر للوزير عون الدين يحيى بن هبيرة، فكتب الخليفة إلى الوزير يعلمه بما جرى في حقه من وشاية في بلاطه، فكتب الوزير للخليفة يقول:

زرعت زروعاً تجتني ثمراتها ::: فلا ذنب لي أن حنظلت شجراتها
فهم نقلوا عن الذي أمة بها ::: وما آفة الأخبار إلا رواتها
يطول على مثلي بأني كلما ::: سمعت نباحاً من كلاب خساتها [2]

ومن الملاحظ أن أغلب الوزراء الذين تعرضوا لعملية العزل، لم يفلتوا من التعذيب والتنكيل والقتل والمصادرة [3]، وبالرغم من ذلك حدثت حالات شاذة حيث عزل بعض خلفاء بني العباس بعض وزرائهم على أحسن حال، حيث انصرف هؤلاء المعزولون مع حاشيتهم إلى داره معززاً مكرماً، وهذا ما حدث في عام 484هـ، حيث عزل الخليفة العباسي المقتدي بأمر الله وزيره أبا شجاع ظهير الدين محمد بن الحسين المروذراوري على أحسن حال، بحيث لم يعزل وزير مثله من قبل [4].

ومن الملاحظ أن العزل يحدث بطريقتين:

إما أن يصدر الخليفة العباسي قراراً بعزله شفاهة.

وإما أن يحدث العزل بتقرير خطي مكتوب من قبل الخليفة [5]، وأما المصادرة، فغالباً ما كانت تصاحب ظاهرة العزل، وقد عمد بعض خلفاء بني العباس إذا ما اختلفوا مع وزرائهم إلى عزلهم ومن ثم مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة [6].

ثانياً: العزل والمصادرة لوزراء سلاطين السلاجقة:

لم تختلف ظاهرة عزل سلاطين السلاجقة لوزرائهم عن خلفاء بني العباس من حيث أسباب العزل، فقد لعب العامل السياسي الدور المهم في العزل، وخاصة بعد ازدياد النفوذ السياسي للوزير السلجوقي أى بالنهاية إلى توسيع دائرة الصراع بينهما [7]، ومن أسباب العزل أيضاً: أن بعض الوزراء عندما نالوا منصب الوزارة عجزوا عن تسيير أمور البلاد بشكل صحيح، مما دفع سلاطين السلاجقة إلى عزلهم، فالسلطان بركيارق أراد أن يرد جميل أسرة نظام الملك ومساندتهم له بتعيين

(1) النجوم الزاهرة (258/5) الوزارة العباسية ص 114.
(2) الوزارة العباسية ص 115.
(3) المصدر نفسه ص 115.
(4) الإسلام في حضارته ونظمه الإدارية، أنور الرفاعي ص 112.
(5) الوزارة العاسية ص 116.
(6) الوزارة العباسي 117.
(7) المصدر نفسه ص 120.

أحد أبنائهم وزيراً لـه ولذلك عين عز الملك الحسن بن نظام الملك وزيراً، إلا أن هذا الوزير كان قليل الخبرة الإدارية لذا عجز عن تسيير أمور الرعية وشؤون الدولة بشكل صحيح، مما دفع السلطان بركيارق إلى عزلـه، واستوزر بدلاً منه أخاه مؤيد الملك عبيد الملك بن نظام الملك [1].

ومن الأسباب في العزل أيضاً أن الوزير الذي تتوفر فيه صفات النزاهة في أداء أعماله وثبوت كفاءته الإدارية، سرعان ما يكون مكروها من قبل رجال البلاط لأن نزاهة الوزير تتضارب مع مصلحة رجال البلاط الذين يرغبون في استغلال الناس لتحقيق رغباتهم الشخصية، فعندما نال الوزير كمال الدين محمد الحسين بن الخازن وزارة السلطان مسعود بن محمد، أثبت هذا الوزير كفاءته الإدارية، وضرب على أيدي رجال البلاط المتلاعبين بقدرات الدولة، وحدد مخصصات الجند، وقطائعهم، ونتيجة لذلك واجه صراعاً حادًا مع رجال البلاط الذين حرضوا أمراء الولايات على التمرد، مما أدى بالنتيجة إلى عزل الوزير وقتله [2]، ومن العوامل التي أدت إلى عزل الوزير السلجوقي هو ظلمه للرعية، كما أسهمت الوشايات كثيراً في عزل الوزراء، ومن المعلوم أن أغلب الوزراء الذين تم عزلهم، تعرضوا لعملية التنكيل والقتل على يد سلاطينهم [3].

ثالثاً: المنافسة والمساومة على منصب الوزارة العباسية:

يعد منصب الوزارة من أرفع المناصب في الدولة العباسية وتأتي منزلة الوزير بعد منزلة الخليفة، ولأهمية هذا المنصب أصبح محل منافسة ونزاع لدى رجال البلاط والخاصة لكي ينالوا هذا المنصب [4] وخلال العصور العباسية المتأخرة بدأت حالات الضعف تظهر على خلفاء بني العباس من جهة وسلاطين السلاجقة من جهة أخرى, مما دفع رجال البلاط إلى اتباع طريق الرشوة والدس وازدياد حالة المنافسة للوصول إلى كرسي الوزارة، ومن العوامل التي أدت إلى زيادة حدة الصراع بين الوزير ورجال البلاط والخاصة هي قوة الوزير الشخصية وثبات مقدرته الإدارية والسياسية، بحيث يتضارب نفوذ الوزير مع نفوذ بعض رجال البلاط، مما أدى إلى توسع دائرة المنافسة وحدوث التمرد، ففي زمن الخليفة القائم بأمر الله ازدادت المنافسة بين الوزير رئيس الرؤساء ابن القاسم علي بن الحسين بن مسلمة، وقائد الجيش التركي ابن الحارث أرسلان البساسيري - الذي تأثر بالدعوة الفاطمية العبيدية - وبالنتيجة تمرد البساسيري على الخليفة القائم بأمر الله، واستطاع أن يخرج الخليفة من بغداد - ويحدث انقلاباً خطيراً - ثم إلقاء القبض على الوزير رئيس الوزراء فعذبه وقتله [5].

وقد لعبت الأحداث السياسية والصراعات الدائرة بين الخليفة العباسي وأصحاب الولايات والأقاليم الخاضعة لنفوذ الخليفة العباسي إلى نشوء منافسة حادة بين أصحاب الولايات ووزراء

(1) الوزارة العباسية ص 121.
(2) دولة آل سلجوق نقلاً عن الوزارة العباسية ص 121.
(3) الوزارة العباسية ص 122..
(4) المصدر نفسه ص 132.
(5) الأنباء في تاريخ الخلفاء ص 188.

الخليفة العباسي، لدرجة أنهم أخذوا يطلبون من الخليفة أن يعزل وزيره، فعندما أراد الخليفة العباسي المسترشد بالله أن يعيد العلاقة مع دبيس بن صدقة صاحب الحلة ويعقد معه الصلح اشترط دبيس على الخليفة أن يقبض على وزيره، فاستجاب الخليفة لطلبه [1]، وكذلك إن إخلاص الوزير في أداء مهامه الإدارية، وحرصه على تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، كالضرب على أيدي رجال البلاط الذين حاولوا اختلاس أموال الرعية، والعمل على زيادة خزينة الدولة وتحديد البلاط، فأخذوا يتآمرون على الوزير لعزله، ففي سنة 564هـ طبق الوزير شرف الدين أحمد بن محمد بن سعيد بن البلدي قانون الشريعة الإسلامية بقطع أيدي الموظفين الذين سرقوا أموال الرعية، إلا أنه واجهه صراعاً حاداً من قبل رجال البلاط كأستاذ الدار وقائد الجيش قيماز التركي[2]، ومن الواضح أن الوزير العباسي لم يواجه منافسة من قبل رجال بلاط الخليفة فحسب، وإنما أخذ يواجه منافسة رجال بلاط السلطان السلجوقي ووزرائهم ويتضح من ذلك أن ظاهرة المنافسة التي واجهت الوزير العباسي جاءت نتيجة عدة عوامل وأسباب منها سياسية واقتصادية واجتماعية تضافرت فيما بينها لتؤثر على الوزير وبالتالي على عزله[3]. وأما بالنسبة للمساومات على الوزراة، فبالنظر لأهمية منصب الوزارة، وما يتمتع به الوزير من مكانة مرموقة لدى الخليفة العباسي أصبح واسع النفوذ سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً [4]؛ ولذلك حاول كثير من رجال البلاط والخاصة من ديوان الخليفة الوصول إلى منصب الوزارة بأي ثمن كان؛ ولذا دفعت هذه الرغبة إلى تفشي ظاهرة المساومات وبذل الأموال لنيل منصب الوزارة [5].

رابعاً: المنافسة والمساومة على الوزارة السلجوقية:

ولي منصب الوزارة في العهد السلجوقي عدد كبير من الوزراء حظي بعضهم بشهرة واسعة، ومكانة رفيعة، وأسهم بعضهم في توسيع نفوذ السلاجقة ومن أولئك الوزراء: عميد الملك الكندري ونظام الملك أبي علي الحسين الطوسي، وقد استطاع هؤلاء الوزراء أن يستمروا في مناصبهم مدة طويلة بفضل ما كانوا يتمتعون به من كفاية إدارية وعسكرية، بالإضافة إلى ثقافتهم العالية التي أكسبتهم احترام الناس وتقديرهم [6]، وقد حدث صراع عنيف وحاد بين تركان خاتون زوجة السلطان ملكشاه والوزير نظام الملك أبي علي الحسن بن إسحاق الطوسي حول تسمية ولي العهد، فتركان خاتون ترغب في أن يكون ولدها محمود وليًّا للعهد، بينما كان هوى الوزير في بركيارق - لكونه أكبر إخوانه -، فاحتدم الصراع بينهما، وكانت الغلبة لخاتون التي تمكنت من تعيين تاج الملك أبي الغنائم بعد مقتل نظام الملك، فضلاً عن ذلك فقد أدت الوشايات إلى استفحال حدة المنافسة فأخذ

(1) المنتظم (233/9).
(2) الكامل في التاريخ نقلاً عن الوزارة العباسية ص 134.
(3) الوزارة في عهد السلاجقة ص 43 عباس اقبال.
(4) الوزارة في عهد السلاجقة ص 43 عباس اقبال.
(5) الوزارة العباسية ص 135.
(6) الوزارة العباسية ص 136.

الواشون يطلقون الاتهامات الباطلة ضد خصومه لغرض عزله من منصبه [1].

ففي سنة 476هـ وشى كل من أبي الرضا وابنه سيد الرؤساء أبي المحاسن كمال الملك اللذان كانا يشغلان منصب ديوان الرسائل والطغراء في عهد ملكشاه حيث اتهموا الوزير نظام الملك بأخذ أموال الدولة لصالحه، فطالبوا السلطان أن يسلمهما إلى الوزير نظام الملك أبي علي الطوسي مقابل مبلغ قدره مليون دينارتدفع للسلطان، إلا أن الوزير علم بالوشاية فجمع الغلمان بسلاحهم وأرسل للسلطان يقول: فنيت عمري في خدمتك وخدمة أبيك وجدك ولي على هذه الدولة حق الخدمة لقد قال الوشاة: إني أخذت عشر أموال الدولة، وهذا حق لكني أنفقها على هؤلاء الغلمان الذين جلبتهم لخدمتك كما أتصدق ببعض المال وأهب بعضه، وأرصد جانباً منه وقفاً يعود ثوابه على السلطان، وإن أموالي وكل ممتلكاتي في يد مولاي السلطان، إن أرادها أخذها، وسأتخذ لنفسي موقفاً في زاوية، فأمر السلطان بالقبض على أبي المحاسن وسمل عينيه [2].

وتجدر الإشارة إلى أن معظم حالات المنافسة التي ظهرت بين الوزراء ورجال البلاط كانت تنتهي بمقتل الوزير، فقد حدث في سنة 517هـ حيث بعث السلطان سنجر بطلب الوزير عثمان بن نظام الملك وزير السلطان محمود بن ملكشاه إلا أن المنافسين لهذا الوزير أوغر صدر السلطان لقتله، فقال أبو نصر المستوفي للسلطان قائلاً: متى بعث به حياً إلى عمك سنجر شاه لم تأمنه، اقتله وابعث برأسه فبعث عنبر الخادم لقتله فقتله [3]. وقد حدث أن اصطدم الوزير كمال الدين محمد بن الحسين الخازن وزير السلطان مسعود بن محمد مع رجال البلاط حول تحديد مخصصاتهم وقطائعهم، مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين رجال البلاط والوزير كمال الدين الخازن، مما دفع رجال البلاط إلى تحريض أمراء الولايات والمطالبة بخلع الوزير؛ ولذلك وقعت وحشة بين الوزير وأمراء الولايات وأخذوا يطالبون بعزله [4]. فكاتبوا الآتابك قرة سنقر قائلين: لقد ضقنا بظلم هذا الوزير ويئسنا من الحياة. فأرسل قرة سنقر رسالة للسلطان قائلاً: إذا لم ترسل إلى رأى محمد الخازن ويده، ورجحت كفة ذلك الخائن علي فأني لن أذهب إلى المهمة التي كلفت بها، ومعاذ الله أن أتهم بالتمرد والعصيان [5]. وبذلك أذن السلطان بقتل الوزير [6].

وتعد المنافسة من أهم العوامل التي أدت بأي شكل من أشكالها إلى حدوث تنازعات بين الوزراء ورجال البلاط، وبين الوزراء والسلاطين، وبالتالي انعكست على الأسرة السلجوقية، فأصابها الانقسامات والضعف وبدأ الصراع واضحاً بين سلاطين السلاجقة، مما أدى إلى إضعاف الدولة السلجوقية وانهيارها [7]، وقد لعبت المساومة دوراً بارزاً في إيصال بعض العناصر الهزيلة

(1) المصدر نفسه ص 139.
(2) الكامل في التاريخ نقلاً عن الوزارة العباسية ص 140.
(3) المنتظم (245/9، 146) الوزارة العباسية ص 141.
(4) راحة الصدور ص 333، الوزارة العباسية ص 142.
(5) راحة الصدور ص 333، 334 الوزارة العباسية ص 142.
(6) الوزارة العباسية ص 142.
(7) دولة السلاجقة ص 140 - 141.

إلى دست الوزارة والتي عرف عنهم قلة كفاءتهم الإدارية وجهلهم بأمور الدولة لدرجة أنهم أصبحوا ألعوبة بيد رجال البلاط [1]، كما برزت المساومات واستفحلت لدرجة أن أمراء الولايات تخلصوا من منافسيهم من الوزراء، وساعدهم في ذلك حب السلطان للمال [2]، ففي سنة 523هـ طلب الوزير كمال الدين أبو البركات الدركزيني من السلطان سنجر أن يتوسط لـه لدى السلطان محمود لنيل دست الوزارة مقابل تعهد الوزير كمال الدين الدركزيني بدفع مبلغاً من المال للسلطان محمود قدره (3000.000) دينار على سبيل الرشوة، فاستجاب السلطان محمود لذلك [3]، ولكن بالرغم من ذلك ظهرت حالات شاذة رفض فيها بعض سلاطين السلاجقة أسلوب المساومة لنيل دست الوزارة، ففي سنة 476هـ، رفض السلطان ملكشاه مساومة أبي الرضا وابنه سيد الرؤساء أبي المحاسن كمال الملك اللذين يعملان في ديوان الرسائل والطغراء، فعمل الاثنان على إرشاء السلطان بإعطاء الكثير من الأموال مقابل عزل وزيره حيث قال أبو المحاسن للسلطان: سلم إليَّ نظام الملك أبا علي الحسن الطوسي وأصحابه، وأنا أسلم إليك منهم ألف ألف دينار [4]، إلا أن السلطان رفض تلك المساومة وألقى القبض على أبي المحاسن وسمل عَيْنَيه [5].

* * *

(1) الوزارة العباسية ص 142.
(2) المصدر نفسه ص 143.
(3) الوزارة العباسيةص 143.
(4) المصدر نفسه ص 144 نقلاً عن الكامل في التاريخ.
(5) الوزارة العباسية ص 144.